Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

دور الأمم المتحدة في تسوية النزاع الليبي في إطار أحكام القانون الدولي

سامر قدري المعاوي سويد

قسم القانون العام. كلية القانون زلطن. جامعة: صبراته

gadresamer55@gmail.com

تاريخ الاستلام:2025/09/09 –تاريخ المراجعة: 2025/10/04– تاريخ القبول: 2025/11/16– تاريخ للنشر:15/ 12/ 2025

الملخص:

يتناول هذا البحث دور الأمم المتحدة في تســـوية النزاع الليبي في إطار أحكام القانون الدولي، من خلال بيان الأساس المفاهيمي والقانوني للتسوية السلمية، وتحليل أدوار مجلس الأمن، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والمبعوثين الأمميين، والاتفاقات والمبادرات الدولية المرتبطة بالمســار الســياســي، واعتمد البحث على المنهج الوصــفي التحليلي، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي لتتبع تطور النزاع وتدخل الأمم المتحدة، وخلص إلى أن الأمم المتحدة أسهمت في إبقاء المسار السياسي قائمًا ودعم بعض محطات الحوار ووقف إطلاق النار، إلا أن فعالية دورها ظلت محدودة بسبب الانقسام الداخلي، والتدخلات الخارجية، وتعثر بناء المؤسسات، ويوصـي البحث بتعزيز الملكية الوطنية للتسوية، وتوحيد المؤسسات، وتقوية آليات تنفيذ الاتفاقات.

الكلمات المفتاحية: الأمم المتحدة، النزاع الليبي، التســوية الســلمية، مجلس الأمن، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

Abstract:

This study examines the role of the United Nations in settling the Libyan conflict within the framework of international law، It clarifies the conceptual and legal basis of peaceful settlement and analyzes the roles of the Security Council, the United Nations Support Mission in Libya, UN envoys, and the agreements and international initiatives related to the political process، The study adopts the descriptive-analytical approach, supported by the historical method to trace the development of the conflict and UN involvement، It concludes that the United Nations helped keep the political process alive and supported dialogue and ceasefire efforts, but its effectiveness remained limited due to internal division, external interventions, and weak institution-building.

Keywords: United Nations, Libyan conflict, peaceful settlement, Security Council, United Nations Support Mission in Libya.

المقدمة

تُعدّ النزاعات من أبرز الظواهر التي شـغلت القانون الدولي والتنظيم الدولي المعاصـر، لما تخلّفه من آثار عميقة على السلم والأمن الدوليين، وما تُحدثه من اضطراب في استقرار الدول ووحدة مؤسساتها السياسية والأمنية والاقتصادية، لذلك اتجه المجتمع الدولي إلى إرساء منظومة قانونية ومؤسسية تضبط سلوك الأطراف المتنازعة، وتضع الوسائل المناسبة لمنع النزاعات أو الحد من تفاقمها، مع إعطاء الأولوية لوسائل التسوية السلمية بوصفها الإطار الأكثر اتساقًا مع مقاصد الشرعية الدولية وأحكامها (والي، 2023، ص33–35).

حيث برزت منظمة الأمم المتحدة منذ إنشائها بوصفها الإطار المؤسسي الرئيس المعني بصون السلم والأمن الدوليين، إذ أسند إليها ميثاقها دورًا محوريًا في معالجة المنازعات وتسويتها، سواء عبر الوسائل السلمية المنصوص عليها في الفصل السادس، أو من خلال التدابير التي يختص بها مجلس الأمن في الحالات التي تشكل تهديدًا للسلم أو إخلالًا به، ومع تطور طبيعة النزاعات الدولية والداخلية، اتسع نطاق الدور الأممي ليشمل الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام، وفرضه، ثم بناء السلام، بما يعكس انتقال المنظمة من مجرد احتواء النزاع إلى الإسهام في إعادة بناء البيئات السياسية والمؤسسية في الدول الخارجة من الصراعات (والي، 2023، ص35–39).

وتُعدّ الحالة الليبية من أبرز النماذج التي كشفت عن تعقيد هذا الدور الأممي، خاصة منذ أحداث سنة 2011 التي أدخلت ليبيا في مرحلة شديدة الاضطراب اتسمت بتفكك بنية السلطة، وتعدد مراكز النفوذ، وتصاعد الانقسام السياسي والمؤسسي، فضلًا عن تزايد التدخلات الخارجية وتشابك المصالح الإقليمية والدولية، وقد أدى ذلك إلى انتقال الأزمة الليبية من نطاقها الداخلي إلى فضاء دولي أوسع، جعلها محل اهتمام مباشر من مجلس الأمن، ودفع الأمم المتحدة إلى تكثيف حضورها من خلال بعثة الدعم، ورعاية المؤتمرات والحوارات السياسية، ومواكبة المسارات الرامية إلى احتواء النزاع ومحاولة تسويته (الأشهب، 2024، ص319؛ ودان، 2023، ص76–77).

ومنذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2009 لسنة 2011، تعزز الحضور الأممي في المشهد الليبي من خلال جملة من الأدوات تمثلت في الوساطة، والمساعي الحميدة، ودعم الحوار السياسي، ومرافقة المراحل الانتقالية، والمساهمة في الدفع نحو الانتخابات، وتعزيز المصالحة الوطنية، ودعم بناء المؤسسات، غير أن هذا الدور ظل محل نقاش واسع، بسبب التباين بين ما تقرره قواعد القانون الدولي من مبادئ واختصاصات، وبين ما أفرزه الواقع الليبي من تعقيدات ميدانية وتشابكات داخلية وخارجية حدّت من فاعلية الجهود الأممية، وجعلت مسار التسوية يتأرجح بين التقدم الجزئي والتعثر المستمر (الرشيد وآخرون، 2023، ص3–4؛ الأشهب، 2024، ص318–319).

ومن ثمّ، فإن تناول دور الأمم المتحدة في تسوية النزاع الليبي في إطار أحكام القانون الدولي يقتضي النظر إلى هذا الدور من زاويتين متكاملتين: الأولى قانونية، تتعلق بالأساس المعياري الذي تستند إليه المنظمة الدولية في تدخلها وآلياتها في التسوية؛ والثانية عملية، تتعلق بمدى قدرة هذه الآليات على التعامل مع واقع ليبي شديد التعقيد والتقلب، ومن خلال هذا التلاقي بين الإطار القانوني والتطبيق العملي، تتحدد ملامح الدور الأممي في ليبيا، وحدود نجاحه، ومواطن تعثره في الوصول إلى تسوية مستقرة ومستدامة للنزاع (ودان، 2023، ص77؛ والي، 2023، ص33–34).

أسباب اختيار الموضوع

- ارتباط الموضوع بواحدة من أهم القضايا السياسية والقانونية المعاصرة في ليبيا.
- تزايد حضور الأمم المتحدة في مسار النزاع الليبي وما صاحبه من أدوار متعددة تستحق الدراسة والتحليل.
- أهمية بيان الأساس القانوني الذي يحكم تدخل الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية.
- الرغبة في الوقوف على مدى فاعلية الجهود الأممية في الوصول إلى تسوية حقيقية للنزاع الليبي.
- اتسام الموضوع بالجمع بين البعدين النظري والتطبيقي، مما يمنحه قيمة علمية وتحليلية.
- حاجة المكتبة القانونية إلى مزيد من الدراسات التي تتناول النزاع الليبي من منظور القانون الدولي.
- ارتباط الموضوع بمستقبل الاستقرار السياسي والمؤسسي في ليبيا.

مشكلة البحث

يثير النزاع الليبي، منذ سنة 2011، إشكالات قانونية وسياسية معقدة تجاوزت الإطار الداخلي للدولة، بسبب تشابك العوامل المحلية مع التدخلات الإقليمية والدولية، وما ترتب على ذلك من تعدد المبادرات، وتباين مسارات التسوية،

واستمرار الانقسام السياسي والمؤسسي، وقد وجدت الأمم المتحدة نفسها فاعلًا رئيسًا في هذا النزاع من خلال مجلس الأمن، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والمبعوثين الأمميين، فضـــلًا عن رعايتها لجملة من الاتفاقات والمبادرات والمؤتمرات ذات الصـــلة بالتســوية، إذ فإن هذا الدور ظل محل نقاش من حيث أســاســه القانوني، وآلياته العملية، ومدى فاعليته في الوصول إلى تسوية حقيقية ومستدامة، خاصة في ظل تعقد الواقع الليبي واستمرار التحديات الداخلية والخارجية، ومن ثم، تتمثل مشكلة البحث في بيان طبيعة دور الأمم المتحدة في تسوية النزاع الليبي في إطار أحكام القانون الدولي، والكشف عن حدوده القانونية والعملية، ثم تقييم مدى نجاحه في تحقيق أهداف التسوية.

تساؤلات البحث:

التساؤل الرئيس:

ما دور الأمم المتحدة في تسوية النزاع الليبي في إطار أحكام القانون الدولي؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما الإطار المفاهيمي والقانوني الذي يحكم دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية بوجه عام، وفي النزاع الليبي بوجه خاص؟
2. ما أبرز مظاهر دور الأمم المتحدة وآلياتها العملية في التعامل مع النزاع الليبي ومسار تسويته؟
3. إلى أي مدى نجحت الأمم المتحدة في تســـوية النزاع الليبي، وما أبرز التحديات التي حدّت من فعالية دورها وآفاق تطويره؟

أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية العلمية

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من تناولها لموضوع يتصل بالقانون الدولي والتنظيم الدولي، من خلال بحث دور الأمم المتحدة في تسوية النزاع الليبي في ضوء الأحكام القانونية المنظمة لاختصاصاتها وآليات تدخلها، كما تسهم الدراسة في توضيح الإطار المفاهيمي والقانوني للتسوية السلمية للنزاعات، وربط ذلك بالتطبيق العملي في الحالة الليبية، بما يثري الجانب الأكاديمي في الدراسات القانونية والسياسية ذات الصلة.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

تتمثل الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في أنها تسلط الضوء على واقع الدور الأممي في ليبيا، وتبين مدى فاعلية الآليات التي اســتخدمتها الأمم المتحدة في إدارة النزاع ومحاولة تســويته، كما تســاعد في الوقوف على أوجه القصـــور والتحديات التي واجهت هذا الدور، بما قد يفيد الباحثين والمهتمين وصــناع القرار في فهم مســار التســوية الليبية وإمكانية تطوير الجهود الدولية بما يدعم الوصول إلى تسوية أكثر استقرارًا واستدامة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- بيان الإطار المفاهيمي والقانوني لدور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية.
- توضيح الأساس القانوني الذي تستند إليه الأمم المتحدة في تدخلها لتسوية النزاع الليبي.
- التعرف على أبرز مظاهر وآليات الدور الأممي في التعامل مع النزاع الليبي.
- تحليل دور مجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمبعوثين الأمميين في مسار التسوية.
- تقييم مدى نجاح الأمم المتحدة في تسوية النزاع الليبي وبيان أبرز التحديات التي واجهت هذا الدور.
- استشراف آفاق تعزيز الدور الأممي في تحقيق تسوية مستدامة للنزاع الليبي.

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصـفي التحليلي بوصـفه المنهج الأنسـب لطبيعة الموضـوع، وذلك من خلال وصـف الإطار القانوني المنظم لدور الأمم المتحدة في تسـوية النزاعات الدولية، وتحليل النصـوص والمبادئ القانونية ذات الصـلة، ثم تطبيق ذلك على حالة النزاع الليبي للكشـف عن مظاهر الدور الأممي وآلياته المختلفة، وبيان مدى فاعليته في تحقيق التسوية، كما يستعين البحث، عند الحاجة بالمنهج التاريخي لتتبع تطور النزاع الليبي وتطور تدخل الأمم المتحدة في مراحله المختلفة، بما يساعد على فهم إطار الذي نشأ فيه هذا الدور وتقييم نتائجه في ضوء أحكام القانون الدولي.

الدراسات السابقة

1- دراسـة طه محمد والي (2023)، بعنوان: اسـتراتيجية الأمم المتحدة لبناء السـلام في ليبيا ما بعد 2011 هدفت الدراسـة إلى التعرف على دور الأمم المتحدة في حفظ السـلم والأمن الدوليين، وبيان دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في بناء السلام وتحقيق الاستقرار، مع الوقوف على المعوقات التي حالت دون نجاح هذا الدور، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصـفي التحليلي، وذلك من خلال تتبع الترتيبات والمسـارات التي اعتمدتها الأمم المتحدة في ليبيا، وتحليل التقارير والقرارات الأممية ذات الصلة، وتوصلت الدراسة إلى أن الأمم المتحدة سعت إلى تنفيذ استراتيجية لبناء السلام في ليبيا، إلا أن هذه الجهود واجهت جملة من العقبات السياسية والأمنية والمؤسسية، الأمر الذي جعل ليبيا لا تزال بعيدة عن بلوغ مرحلة بناء السلام الإيجابي والاستقرار الكامل.

2- دراسة أحمد الزروق أمحمد الرشيد، وعبدالكريم مسعود أدبيش، وعبدالحفيظ علي فرج (2023)، بعنوان: جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتسوية الأزمة الليبية خلال الفترة 2011–2023م هدفت الدراسـة إلى تقصـي جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، من خلال الوقوف على الأعمال والأنشطة التي قامت بها من أجل تسوية الأزمة الليبية، وكذلك تحديد القضايا التي حازت على اهتمام البعثة الأممية خلال تلك الفترة، واستخدمت الدراسة المدخل التاريخي ومنهج دراسة الحالة، مع الاستعانة بالأسلوبين الكمي والكيفي في جمع البيانات والمعلومات ومعالجتها، وأسفرت الدراسة عن أن البعثة الأممية، رغم كثافة أنشطتها وتعدد مسارات تدخلها، لم تسهم في تمكين السلطات الليبية من استعادة الأمن والنظام العام أو بسط سلطة الدولة على كامل الإقليم، كما رأت الدراسة أن الجهود الأممية اتسمت بالتبعثر وعدم الجدية الكافية، ولا سيما في ملف المصالحة الوطنية، وهو ما حدّ من فاعليتها في تسوية الأزمة.

3- دراسـة أحمد مصـطفى فتحي (2022)، بعنوان: دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والإخفاقات هدفت هذه الدراسـة إلى بيان الكيفية التي تعاملت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع الأزمة الليبية، وتحليل محطات النجاح والإخفاق في دورها منذ إنشائها، مع تفسير أسباب تعثرها في تنفيذ الأهداف المنوطة بها في إدارة المرحلة الانتقالية، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، مع الاستعانة بمنهج الاتصال لفهم سياسة البعثة بوصفها نظامًا تواصليًا لحل الصراعات بين الأطراف الليبية، وتوصلت الدراسة إلى أن أداء البعثة الأممية ظل متذبذبًا بين بعض النجاحات الجزئية، خاصة في الجوانب الإنسانية والسياسية الانتقالية، وبين إخفاقات واضحة في معالجة جذور الصراع وبناء الدولة، بسبب تعقد البيئة الداخلية الليبية وتشابك التدخلات الإقليمية والدولية.

4- دراسـة إسـماعيل أحمد الأشـهب (2024)، بعنوان: تقييم دور الأمم المتحدة في تسـوية الأزمة الليبية 2012–2023م: دراسـة وصـفية تحليلية هدفت الدراسة إلى تقييم دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة الليبية من خلال تحليل جهودها منذ أحداث 2011 وحتى المرحلة الراهنة، مع الوقوف على التحديات والعقبات التي واجهت تلك الجهود وحالت دون الوصول إلى تسوية شاملة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما سعت إلى تتبع المراحل المختلفة للأزمة وتحليل فعالية الجهود الدولية في كل مرحلة، وخلصت الدراسة إلى أن الأمم المتحدة حققت بعض التقدم

في مسار التسوية، إلا أن الأزمة الليبية لا تزال تواجه تحديات كبرى، من أبرزها الانقسامات السياسية الداخلية والتدخلات الخارجية، كما أكدت الدراسة ضرورة استمرار الجهود الأممية والدولية في دعم الحوار الوطني وتحقيق حل سياسي شامل يلبي احتياجات الشعب الليبي.

5- دراسة المبروك علي ودان (2023)، بعنوان: دور مجلس الأمن الدولي في تسوية الصراع في ليبيا منذ 2011 هدفت الدراسة إلى معرفة دور مجلس الأمن الدولي في تسوية الصراع في ليبيا، وبيان مدى فاعليته والصعوبات التي واجهت هذا الدور، واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، مع الاستعانة باقتراب تحليل الدور لفهم قرارات مجلس الأمن وتدابيره في التعامل مع الأزمة الليبية، وتوصلت الدراسة إلى أن مجلس الأمن كان له دور بارز في التعاطي مع الصراع الليبي منذ بدايته، من خلال القرارات والتدابير التي اتخذها، إلا أن هذا الدور ضعف تدريجيًا بفعل استمرار الانقسام السياسي، وعدم التوافق بين الأطراف الليبية، وتنامي التدخلات الخارجية، وانتشار السلاح، وهو ما أثر سلبًا في فاعلية المجلس في الوصول إلى تسوية مستقرة.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة، يتضح أن موضوع دور الأمم المتحدة في ليبيا قد حظي باهتمام عدد من الباحثين، غير أن هذا الاهتمام تركز في اتجاهات محددة، فقد انصرفت بعض الدراسات إلى بحث استراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام بعد سنة 2011، كما في دراسة طه محمد والي(2023) ، التي ركزت على التدابير والترتيبات التي اعتمدتها البعثة الأممية في مرحلة ما بعد النزاع، واهتمت دراسات أخرى بتحليل جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومسار تدخلها السياسي، كما في دراسة الرشيد وأدبيش وفرج(2023) ، التي تابعت أعمال البعثة خلال الفترة 2011–2023، ودراسة أحمد مصطفى فتحي(2022) ، التي تناولت النجاحات والإخفاقات في أداء بعثة الدعم الأممية، كما اتجهت بعض الدراسات إلى تقييم عام للدور الأممي في الأزمة الليبية، كما في دراسة إسماعيل أحمد الأشهب(2024) ، في حين ركزت دراسة المبروك علي ودان (2023) على دور مجلس الأمن الدولي بوصفه أحد أهم أجهزة الأمم المتحدة في إدارة الصراع الليبي.

وتكشف هذه الدراسات، في مجملها، عن وجود اهتمام علمي واضح بمتابعة تدخل الأمم المتحدة في ليبيا، سواء من حيث أدواتها السياسية، أو جهودها في بناء السلام، أو دور مجلس الأمن، أو تقييم مدى نجاحها وإخفاقها في إدارة الأزمة، كما تتفق هذه الدراسات على أن الأمم المتحدة أدت دورًا حاضرًا ومؤثرًا في مسار النزاع الليبي، إلا أن هذا الدور ظل محدود الفاعلية بفعل استمرار الانقسام الداخلي، وتعدد الأطراف المتنازعة، وتزايد التدخلات الخارجية، فضلًا عن تعثر المسارات السياسية والدستورية والانتخابية.

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات وما قدمته من نتائج مفيدة، فإن أغلبها قد تناول الموضوع من زاوية سياسية أو وصفية أو تقييمية جزئية؛ فبعضها ركز على البعثة الأممية وحدها، وبعضها اقتصر على مجلس الأمن، وبعضها انشغل بتقييم الجهود والمبادرات دون التوسع الكافي في التأصيل القانوني لدور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات، أو بيان الأساس القانوني الذي تستند إليه المنظمة الدولية في تدخلها وآلياتها المختلفة، فإن كثيرًا من هذه الدراسات لم تجمع بصورة متكاملة بين الإطار المفاهيمي والقانوني من جهة، ومظاهر الدور الأممي في الحالة الليبية من جهة أخرى، ثم التقييم التحليلي لهذا الدور في ضوء أحكام القانون الدولي من جهة ثالثة.

كما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها لا تنظر إلى دور الأمم المتحدة في ليبيا بوصفه مجرد تدخل سياسي أو جهد دبلوماسي، بل تتناوله في إطار أوسع وأدق، يتمثل في أحكام القانون الدولي المنظمة للتسوية السلمية للنزاعات، واختصاصات الأمم المتحدة، وحدود تدخل أجهزتها المختلفة في النزاعات ذات الطابع المركب، ومن ثم فإن

الدراسة الحالية تجمع بين البعد النظري القانوني والبعد التطبيقي العملي، وتربط بين النصوص القانونية الدولية وبين واقع تدخل الأمم المتحدة في النزاع الليبي.

الفجوة البحثية

تتمثل الفجوة البحثية في أن الدراسات السابقة، على أهميتها، لم تتناول بصورة شاملة ومترابطة دور الأمم المتحدة في تسوية النزاع الليبي في إطار أحكام القانون الدولي من خلال الجمع بين ثلاثة مستويات متكاملة، هي: الأول :التأصيل المفاهيمي والقانوني لدور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية، الثاني :بيان مظاهر هذا الدور في الحالة الليبية من خلال مجلس الأمن، وبعثة الدعم الأممية، والمبعوثين الأمميين، والاتفاقات والمبادرات المرتبطة بالتسوية، الثالث :تقييم فاعلية هذا الدور في ضوء ما تحقق من نجاحات وما برز من إخفاقات وتحديات.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة لسد هذه الفجوة، من خلال تقديم معالجة قانونية تحليلية متكاملة لدور الأمم المتحدة في تسوية النزاع الليبي، بما يوضح الأساس القانوني لهذا الدور، وآلياته، وحدود فاعليته، وآفاق تطويره في اتجاه تحقيق تسوية أكثر استدامة.

تقسيمات الدراسة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لدور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات

أولاً: مفهوم النزاع الدولي وتكييف النزاع الليبي

ثانياً: مفهوم التسوية السلمية للنزاعات في القانون الدولي

ثالثاً: الأساس القانوني لدور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات

رابعاً: آليات الأمم المتحدة في التسوية السلمية للنزاعات الدولية

المبحث الثاني: مظاهر دور الأمم المتحدة في تسوية النزاع الليبي

أولاً: دور مجلس الأمن في التعامل مع النزاع الليبي

ثانياً: دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في مسار التسوية

ثالثاً: دور المبعوثين الأمميين في إدارة الحوار بين الأطراف الليبية

رابعاً: الاتفاقات والمبادرات والمؤتمرات الدولية المرتبطة بالتسوية في ليبيا

المبحث الثالث: تقييم دور الأمم المتحدة في تسوية النزاع الليبي

أولاً: النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة في مسار التسوية

ثانياً: الإخفاقات والتحديات التي واجهت الدور الأممي

ثالثاً: أثر الانقسام الداخلي والتدخلات الخارجية على فعالية الدور الأممي

رابعاً: آفاق تعزيز دور الأمم المتحدة في تحقيق تسوية مستدامة للنزاع الليبي

الخاتمة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لدور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات

يفترض البحث في دور الأمم المتحدة في تسوية النزاع الليبي ضرورة الانطلاق من تحديد الإطار المفاهيمي والقانوني الذي يحكم هذا الدور؛ لأنّ سلامة التحليل في الجانب التطبيقي لا تتحقق إلا بعد ضبط المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها البحث، ومن ثم، فإن هذا المبحث يتناول أولًا ماهية النزاع الدولي وإمكان تكييف النزاع الليبي في ضوء القواعد القانونية ذات الصلة، ثم ينتقل إلى بيان مفهوم التسوية السلمية للنزاعات بوصفها الأداة الأصلية التي اعتمد عليها القانون الدولي والتنظيم الدولي في معالجة النزاعات والحد من آثارها.

أولاً: مفهوم النزاع الدولي وتكييف النزاع الليبي

يقصد بالنزاع الدولي ذلك الخلاف الذي ينشأ بين أطراف القانون الدولي بشأن مسألة قانونية أو واقعية أو سياسية، ويكون من شأنه أن يؤثر في العلاقات الدولية أو يمس السلم والأمن الدوليين، ولا يقتصر النزاع في هذا الإطار على مجرد الاختلاف في المواقف، بل يفترض وجود تعارض حقيقي في المصالح أو الحقوق أو المراكز القانونية، بحيث يصبح هذا التعارض محل مطالبة أو اعتراض أو إنكار بين أطرافه، ومن ثم فإن وصف النزاع بكونه دوليًا لا يتحدد فقط بهوية أطرافه، وإنما أيضًا بطبيعة آثاره ومدى اتصاله بالمجال الدولي واختصاصات التنظيم الدولي (سعيد، 2023، ص32–34).

أما النزاع الليبي، فقد بدأ في أصله كأزمة داخلية ذات طابع سياسي وأمني، ثم ما لبث أن تطور إلى صراع مسلح تعددت فيه الأطراف، وتعقدت مساراته، وتداخلت فيه المؤثرات الإقليمية والدولية، وهذا التطور جعل النزاع الليبي يخرج من صورته الداخلية البحتة إلى وضع أكثر تعقيدًا، بحيث أصبح من الملائم تكييفه باعتباره نزاعًا داخليًا ذا أبعاد دولية، أو نزاعًا داخليًا مُدوَّلًا، (حماد، 2019، ص156–160) بالنظر إلى تدخل أطراف خارجية فيه، وإلى خضوعه لمتابعة مجلس الأمن، وارتباطه بقرارات دولية وبعثة أممية ومسارات تفاوضية ترعاها الأمم المتحدة، كما أن بعض الكتابات القانونية ذهبت إلى النظر إليه من زاوية القانون الدولي الإنساني بوصفه نزاعًا مسلحًا غير دولي من حيث الأصل، لكنه اكتسب أبعادًا دولية بحكم التدخل الخارجي وتعدد مراكز التأثير فيه (سعيد، 2023، ص29–30).

يرى الباحث أن التكييف الأدق للنزاع الليبي هو اعتباره نزاعًا داخليًا ذا أبعاد دولية؛ لأنّ هذا الوصف يجمع بين حقيقة منشئه الداخلي وبين الواقع العملي الذي كشف عن انتقاله إلى دائرة التأثير الدولي المباشر، وهو ما يفسر الحضور المستمر للأمم المتحدة في مساراته السياسية والقانونية.

ثانياً: مفهوم التسوية السلمية للنزاعات في القانون الدولي

تُعد التسوية السلمية للنزاعات من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي المعاصر، ومؤداها التزام الأطراف المتنازعة بالبحث عن حلول لخلافاتها بوسائل لا يترتب عليها استخدام القوة أو التهديد بها، والمقصود بها ليس مجرد وقف مظاهر النزاع بصورة مؤقتة، وإنما السعي إلى معالجته من خلال وسائل قانونية وسياسية ودبلوماسية تضمن تخفيف حدته أو إنهاءه بصورة تتفق مع قواعد الشرعية الدولية، ولهذا ارتبط هذا المفهوم بمجموعة من الوسائل، مثل المفاوضات، والوساطة، والمساعي الحميدة، والتوفيق، والتحكيم، والتسوية القضائية، فضلًا عن الأدوار التي تضطلع بها المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، في تقريب وجهات النظر ودعم الحلول السلمية (بلقاسم، 2020، ص9–14).

وقد اتجهت الممارسة الدولية الحديثة إلى توسيع مضمون التسوية السلمية، فلم تعد مقصورة على النزاعات التقليدية بين الدول، بل امتدت إلى النزاعات الداخلية متى أصبح استمرارها مهددًا للسلم والأمن الدوليين، ومن هنا برز دور الوساطة الدولية والبعثات الأممية بوصفها أدوات عملية لتيسير الحوار بين الأطراف، وإدارة المسارات التفاوضية(القحطاني، 2021، ص54–58)، وتهيئة الأرضية السياسية والقانونية للحل، وفي الحالة الليبية، اكتسبت التسوية السلمية خصوصية واضحة، لأنها لم ترتبط فقط بوقف القتال أو تخفيف التوتر، بل اتصلت كذلك بإدارة المرحلة الانتقالية، ودعم التوافق السياسي، وتيسير العملية الانتخابية، والبحث عن صيغ لإعادة بناء الشرعية والمؤسسات العامة للدولة (عبد الوهاب، 2022، ص12–18).

يرى الباحث أن القيمة الحقيقية للتسوية السلمية لا تظهر في مجرد جمع الأطراف إلى طاولة الحوار، وإنما في قدرتها على إنتاج حلول قابلة للاستمرار، وهو ما يقتضي أن تكون التسوية قائمة على معالجة الأسباب الجوهرية للنزاع لا الاكتفاء بإدارة مظاهره الخارجية.

ثالثاً: الأساس القانوني لدور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات

يقوم الأســـاس القانوني لدور الأمم المتحدة في تســـوية النزاعات على مجموعة من المبادئ والقواعد التي قررها ميثاق الأمم المتحدة، وفي مقدمتها مبدأ تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، ومبدأ الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، إلى جانب منح مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين، ومن ثم فإن تدخل الأمم المتحدة في مجال التسوية لا يعد عملاً سياسيًا مجردًا، وإنما هو اختصاص مؤسس على سند قانوني دولي يخول المنظمة التحرك في مواجهة النزاعات التي من شأنها تهديد السلم أو الإخلال به، سواء عن طريق التوصية بالحلول الســـلمية، أو عبر اتخاذ تدابير أكثر إلزامًا إذا تبين أن النزاع تجاوز حدود المعالجة العادية وأصـــبح مصـــدر تهديد فعلي للاستقرار الدولي (لعرابة، 2014، ص205).

ولا يقتصـــر هذا الأســـاس القانوني على النصـــوص العامة للميثاق، بل يمتد إلى الأدوار الموزعة بين أجهزة الأمم المتحدة المختلفة؛ فمجلس الأمن يملك سلطة واسعة في التكييف واتخاذ التدابير المناسبة، كما يضطلع الأمين العام بأدوار مهمة من خلال المســـاعي الحميدة والوســـاطة وتهيئة مناخ الحوار، في حين يمكن للجمعية العامة أن تســـهم في دعم الاتجاهات السلمية وتأكيد المشروعية الدولية(خضير، 2017، ص218)، ولهذا فإن الأساس القانوني لدور الأمم المتحدة في التسوية يقوم على تداخل البعد المعياري مع البعد المؤسسي، بحيث تصبح الشرعية الدولية هي الإطار الحاكم لتحرك المنظمة في النزاعات، بما في ذلك النزاعات الداخلية التي تكتسب أبعادًا دولية، كما هو الشأن في الحالة الليبية (برغوت، 2016، ص123).

يرى الباحث أن قوة الدور الأممي في تسوية النزاعات لا تستمد فقط من اتساع اختصاصات الأمم المتحدة، بل من مدى التزام أجهزتها بتفعيل هذه الاختصاصات في حدود الشرعية الدولية؛ لأنّ الخلل في التطبيق قد يضعف القيمة القانونية لهذا الدور مهما بدا سنده النصي واضحًا.

رابعاً: آليات الأمم المتحدة في التسوية السلمية للنزاعات الدولية

تعتمد الأمم المتحدة في التسوية السلمية للنزاعات على آليات متعددة، تبدأ بالوسائل التقليدية التي أقرها القانون الدولي، مثل المفاوضات، والوساطة، والمساعي الحميدة، والتحقيق، والتوفيق، والتحكيم، والتسوية القضائية، ثم تتطور في الممارسة العملية إلى أدوات أكثر مرونة واتساعًا، من بينها تعيين المبعوثين الخاصين، وإنشاء البعثات السياسية، ورعاية الحوارات والاتفاقات، ومتابعة تنفيذ الترتيبات الانتقالية، وتمتاز هذه الآليات بأنها لا تتحرك في اتجاه واحد، بل تتكامل فيما بينها بحسب طبيعة النزاع، ومدى تعقيده، واستعداد أطرافه للقبول بحلول تفاوضية أو مرحلية (مجيد وعبد الله، 2022، ص88).

وقد كشفت الممارسة الدولية الحديثة أن الأمم المتحدة لم تعد تكتفي بطرح الحلول أو الدعوة إلى وقف النزاع، بل أصبحت تعتمد على آليات عملية مستمرة لمرافقة مسار التسوية، مثل الدعم الفني للمؤسسات الانتقالية، والإشراف السياسي على مسارات الحوار، وتسهيل التوافقات بين الأطراف، وربط الحلول السياسية بالترتيبات الدستورية والانتخابية، فضلًا عن استخدام الضغوط السياسية أو القرارات الدولية الداعمة لتوجيه مسار التسوية، وفي هذا الإطار، برزت بعثات الدعم الأممية بوصفها من أهم الآليات الحديثة التي تجمع بين الوساطة، والدعم المؤسسي، ومراقبة التطورات، وتقديم المقترحات الهادفة إلى تهيئة بيئة سياسية أكثر ملاءمة للتسوية (البكوش، 2017، ص111).

يرى الباحث أن فاعلية آليات الأمم المتحدة في التسوية السلمية لا تقاس بكثرة الأدوات المستخدمة، وإنما بمدى قدرتها على الانتقال من إدارة النزاع إلى معالجته؛ لأنّ الآليات التي تنجح في تخفيف التوتر دون معالجة جذور الأزمة تظل محدودة الأثر في بناء تسوية مستقرة.

انتهى هذا المبحث إلى أن فهم دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات يقتضي بدايةً ضبط الإطار المفاهيمي والقانوني الحاكم لهذا الدور، وذلك من خلال بيان المقصود بالنزاع الدولي، وتحديد الطبيعة القانونية للنزاع الليبي باعتباره نزاعًا داخليًا ذا أبعاد دولية، ثم توضيح مفهوم التسوية السلمية بوصفها الأصل الذي اعتمده القانون الدولي في معالجة النزاعات ومنع تفاقمها.

كما تبين أن دور الأمم المتحدة في هذا المجال لا يقوم على اعتبارات سياسية مجردة، بل يستند إلى أساس قانوني واضح قرره ميثاق الأمم المتحدة، وحدد من خلاله اختصاصات المنظمة وأجهزتها المختلفة، وفي مقدمتها مجلس الأمن والأمين العام، في التعامل مع النزاعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين، كذلك ظهر أن الأمم المتحدة تعتمد في هذا الإطار على مجموعة متنوعة من الآليات، تبدأ بالوسائل السلمية التقليدية، وتمتد إلى البعثات السياسية والمبعوثين الخاصين ورعاية المبادرات والاتفاقات، بما يجعل تدخلها أكثر شمولًا واتصالًا بطبيعة النزاعات المعاصرة.

وبذلك يكون هذا المبحث قد وضع الأساس النظري والقانوني اللازم للانتقال إلى المبحث الثاني، الذي يتناول مظاهر دور الأمم المتحدة في تسوية النزاع الليبي على المستوى العملي، من خلال مجلس الأمن، وبعثة الدعم، والمبعوثين الأمميين، والاتفاقات والمبادرات المرتبطة بمسار التسوية.

المبحث الثاني: مظاهر دور الأمم المتحدة في تسوية النزاع الليبي

إذا كان المبحث الأول قد تناول الإطار المفاهيمي والقانوني الذي يحكم دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات، فإن هذا المبحث ينتقل إلى الجانب التطبيقي المتصل بالحالة الليبية، وذلك من خلال بيان صور الحضور الأممي في مسار النزاع الليبي وآلياته العملية، ويكتسب هذا الجانب أهميته من كونه يكشف عن كيفية انتقال الأمم المتحدة من الإطار القانوني العام إلى الممارسة الفعلية عبر مؤسساتها وأدواتها المختلفة، وفي مقدمتها مجلس الأمن، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والمبعوثون الأمميون، وما ارتبط بذلك من اتفاقات ومبادرات ومؤتمرات دولية.

أولاً: دور مجلس الأمن في التعامل مع النزاع الليبي

يُعد مجلس الأمن الجهاز الرئيس داخل منظومة الأمم المتحدة في التعامل مع النزاعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وقد ظهر ذلك بوضوح في الحالة الليبية منذ المراحل الأولى للأزمة سنة 2011، حين انتقل المجلس من متابعة التطورات الداخلية إلى اعتبار الوضع الليبي مسألة ذات أثر مباشر على السلم والأمن الدوليين، وقد تجسد هذا الدور في جملة من القرارات والتدابير التي اتخذها المجلس، بدءًا من إدانة العنف، وفرض الجزاءات، وإحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، ثم الإذن باتخاذ تدابير أوسع تحت مظلة الفصل السابع، وهو ما جعل مجلس الأمن الفاعل الدولي الأبرز في نقل الأزمة الليبية من مجالها الداخلي إلى المجال الدولي المنظم بقرارات الشرعية الدولية (سعيد، 2023، ص28–31).

ولم يتوقف دور مجلس الأمن عند مرحلة التدخل الأولى، بل امتد لاحقًا إلى دعم المسارات السياسية والمؤسسية المرتبطة بإدارة النزاع الليبي، من خلال إنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وتمديد ولايتها، ودعم الاتفاقات السياسية، والدعوة إلى وقف إطلاق النار، والتأكيد على ضرورة توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية، وتوفير الأساس القانوني والسياسي للمراحل الانتقالية اللاحقة، وبذلك لم يكن مجلس الأمن مجرد أداة لإصدار قرارات آنية، وإنما أصبح إطارًا مرجعيًا للتحرك الدولي في الملف الليبي، سواء في جانبه الأمني أو السياسي، وهو ما جعل أغلب المبادرات الأممية اللاحقة تتحرك في حدود المظلة التي وفرها المجلس بقراراته المتعاقبة (الرشيد وآخرون، 2023، ص3–4).

حيث إن تقييم دور مجلس الأمن في التعامل مع النزاع الليبي يكشف أن هذا الدور اتسم بازدواجية واضحة؛ فمن جهة، كان المجلس حاضرًا بقوة في إصدار القرارات وتكييف الوضع الليبي وإضفاء الشرعية الدولية على التدخلات

والتدابير المتخذة، ومن جهة أخرى، بدا أقل قدرة على فرض تسوية نهائية أو ضمان تنفيذ المخرجات السياسية على أرض الواقع، خاصة مع تصاعد الانقسام بين الأطراف الليبية، وتعدد الفاعلين الخارجيين، وتضارب المصالح الدولية والإقليمية في ليبيا، ولهذا اتجه بعض الباحثين إلى القول إن مجلس الأمن نجح في إدارة الأزمة في بعض مراحلها، لكنه لم ينجح بالقدر نفسه في حسمها أو في الوصول بها إلى تسوية مستقرة ودائمة؛ لأنّ أدواته التنفيذية ظلت محدودة الأثر أمام واقع شديد التعقيد والتداخل (ودان، 2023، ص78–81).

يرى الباحث أن مجلس الأمن كان صاحب الدور الدولي الأكثر تأثيرًا في تشكيل المسار العام للنزاع الليبي، غير أن هذا التأثير بقي أقرب إلى إدارة التوازنات الدولية المرتبطة بالأزمة منه إلى فرض تسوية نهائية لها، وهو ما جعل دوره قويًا من حيث الحضور القانوني والسياسي، لكنه محدود من حيث القدرة على إنتاج حل مستدام.

ثانياً: دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في مسار التسوية

تمثل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) الأداة المؤسسية الأبرز التي اعتمدت عليها الأمم المتحدة في مواكبة النزاع الليبي منذ سنة 2011، إذ أُنشئت بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2009 لتقديم الدعم للسلطات الليبية خلال مرحلة ما بعد النزاع، ثم اتسع نطاق عملها تدريجيًا بفعل تعقد المشهد الليبي وتعدد الأجسام السياسية وتفاقم الانقسام المؤسسي، وقد اتخذ دور البعثة طابعًا سياسيًا خاصًا، لأنها لم تُنشأ بوصفها بعثة مراقبة تقليدية، بل كآلية أممية متكاملة تجمع بين الوساطة، والدعم الفني، والمرافقة السياسية، وتيسير الانتقال المؤسسي، بما يجعلها عنصرًا محوريًا في مسار التسوية الليبية (غريبي، 2025، ص247–249).

وقد اضطلعت البعثة بعدة وظائف رئيسة في هذا المسار، من أهمها رعاية الحوار السياسي بين الأطراف الليبية، وتقديم الدعم للمسارات الدستورية والانتخابية، ومساندة الجهود المتعلقة ببناء المؤسسات، إلى جانب متابعة قضايا حقوق الإنسان والترتيبات الأمنية والمصالحة الوطنية، كما أن حضورها لم يقتصر على التيسير السياسي العام، بل امتد إلى دعم مفوضية الانتخابات، وتقديم المشورة الفنية، والمساهمة في تهيئة البيئة الإجرائية للانتخابات في عدد من المحطات الانتقالية، وهذا يدل على أن البعثة أدت دورًا مزدوجًا جمع بين إدارة التفاوض من جهة، ومحاولة الإسناد المؤسسي للدولة الليبية من جهة أخرى (مرزوق، 2021، ص142–148).

غير أن فاعلية بعثة الدعم ظلت مرتبطة بحدود البيئة الليبية ذاتها؛ فالبعثة، رغم ما تملكه من شرعية أممية، لم تكن قادرة وحدها على فرض مسار تسوية ملزم، خاصة في ظل تعدد الأطراف المسلحة، وغياب التوافق الداخلي، واستمرار التدخلات الخارجية، وتبدل موازين القوة على الأرض، ولهذا اتجهت بعض الدراسات إلى التأكيد على أن البعثة حققت نجاحات جزئية في إبقاء العملية السياسية قائمة ومنع الانهيار الكامل لمسارات الحوار، لكنها لم تتمكن من تحويل هذه المسارات إلى تسوية نهائية مستقرة؛ لأنّ أدوارها كانت كثيرًا ما تصطدم بضعف الإرادة الداخلية، وتناقض الأجندات الإقليمية والدولية، وبقاء الملفات الجوهرية، مثل المصالحة وتوحيد المؤسسات، دون حسم فعلي (القماطي، 2022، ص430–438).

يرى الباحث أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مثلت الإطار العملي الأكثر حضورًا في مسار التسوية الليبية، غير أن دورها ظل أقرب إلى إدارة المسار السياسي وتخفيف حدة الانسداد منه إلى صناعة تسوية حاسمة، بسبب افتقارها إلى أدوات تنفيذية مؤثرة، وارتباط نجاحها بمدى استعداد الفاعلين الليبيين والخارجيين للقبول بتسوية متوازنة.

ثالثاً: دور المبعوثين الأمميين في إدارة الحوار بين الأطراف الليبية

شكل المبعوثون الأمميون أداة شخصية ومباشرة لتحريك مسار التسوية الليبية، إذ اعتمدت الأمم المتحدة على الممثلين الخاصين للأمين العام بوصفهم وسطاء سياسيين يقودون الحوار، ويطرحون المبادرات، ويقربون وجهات النظر

بين الأطراف الليبية، وقد تعاقب على هذا الدور عدد من المبعوثين، بدءًا من إيان مارتن، ثم طارق متري، وبرناردينو ليون، ومارتن كوبلر، وغسان سلامة، ويان كوبيتش، وصولًا إلى عبد الله باتيلي، وهو ما يعكس استمرار الرهان الأممي على الوساطة الشخصية بوصفها أداة رئيسة لإدارة الأزمة الليبية، ويظهر من هذا التعاقب أن الأمم المتحدة كانت تنظر إلى ملف ليبيا باعتباره ملفًا تفاوضيًا مفتوحًا يحتاج بصورة دائمة إلى قيادة سياسية أممية تتولى تنظيم الحوار ورعاية التفاهمات ومواكبة التحولات المتسارعة في المشهد الليبي (الشيخ، 2024، ص1–5).

وقد تمثلت أهمية المبعوثين الأمميين في أنهم لم يقتصروا على نقل الرسائل بين الأطراف، بل أسهموا في صياغة أجندات الحوار، وطرح المبادرات، ورعاية الاتفاقات السياسية، والاشتغال على القضايا الدستورية والانتخابية والوقف المؤقت للتصعيد، ومن هذا المنطلق، ارتبطت كثير من محطات التسوية الليبية بأسماء المبعوثين أنفسهم، سواء في مرحلة اتفاق الصخيرات، أو خطة عمل غسان سلامة، أو مبادرات يان كوبيتش، أو المبادرة التي أطلقها عبد الله باتيلي سنة 2023، والتي ركزت على توسيع دائرة الحوار والدفع نحو الانتخابات، وهذا يبين أن المبعوث الأممي لم يكن مجرد ممثل إداري للأمم المتحدة، بل فاعلًا سياسيًا يترك بصمة مباشرة على شكل العملية التفاوضية ومضمونها (الأمم المتحدة، 2023؛ الأشهب، 2024، ص318–320).

إذ إن تجربة المبعوثين الأمميين في ليبيا كشفت عن حدود الوساطة الأممية حين تواجه بيئة سياسية شديدة التعقيد؛ فتعاقب المبعوثين لم يؤدِّ بالضرورة إلى تراكم ناجح في مسار الحل، بل أظهر في كثير من الأحيان أن كل مبعوث يبدأ من مساحة جديدة، أو يعيد ترتيب الأولويات وفق اللحظة السياسية القائمة، بما يخلق حالة من عدم الاستقرار في الرؤية الأممية نفسها، كما أن نجاح المبعوث ظل مرهونًا ليس فقط بمهارته الشخصية، بل بمدى وجود إرادة دولية داعمة، وتجاوب داخلي ليبي، وقبول خارجي بعدم توظيف الملف الليبي في صراعات النفوذ، لذلك بدت الوساطة الأممية في ليبيا، في عدد من المراحل، محكومة بمنطق إدارة التوازنات أكثر من منطق إنهاء النزاع بصورة جذرية (عبيد، 2021، ص266؛ غريبي، 2025، ص250–252).

يرى الباحث أن المبعوثين الأمميين كانوا الواجهة الأكثر ديناميكية للدور الأممي في ليبيا، إلا أن فاعلية هذا الدور الشخصي ظلت محدودة بفعل هشاشة التوافقات الداخلية وتعدد مراكز التأثير الخارجي، وهو ما جعل نجاح الوسيط الأممي مرتبطًا أكثر بإدارة اللحظة السياسية منه بإنتاج تسوية نهائية مكتملة.

رابعاً: الاتفاقات والمبادرات والمؤتمرات الدولية المرتبطة بالتسوية في ليبيا

ارتبط مسار التسوية في ليبيا بعدد من الاتفاقات والمبادرات والمؤتمرات الدولية التي سعت إلى إيجاد أرضية سياسية جامعة للأطراف الليبية، وكان من أبرزها **الاتفاق السياسي الليبي بالصخيرات سنة 2015**، الذي مثّل أول إطار تفاوضي شامل برعاية أممية لتنظيم المرحلة الانتقالية وإعادة ترتيب السلطة التنفيذية والتشريعية في ليبيا، وقد اكتسب هذا الاتفاق أهميته من كونه حاول نقل الأزمة من منطق الصراع على الشرعية إلى منطق التوافق المؤسسي، غير أن مشكلته الأساسية لم تكن في غياب الصياغة السياسية، بل في ضعف القبول الكامل بمخرجاته، وتفاوت مواقف القوى الليبية من إلزاميته، فضلًا عن أن بعض بنوده ظل معلقًا على توازنات ميدانية وسياسية لم تكن قد استقرت بعد، وهو ما حدّ من قدرته على إنتاج تسوية نهائية مستقرة رغم أهميته التأسيسية في مسار التسوية (العلوك، 2023، ص1–4؛ الأمم المتحدة، 2015).

ثم انتقل المسار الدولي إلى مرحلة أوسع من خلال **المؤتمرات الدولية** التي حاولت معالجة الأزمة الليبية في إطار جماعي، ومن أبرزها مؤتمرات باريس وباليرمو وبرلين، ولا سيما **مؤتمر برلين** الذي اكتسب وزنًا خاصًا لأنه سعى إلى الجمع بين البعد الداخلي الليبي والبعد الخارجي المتعلق بالدول المتدخلة في الأزمة، وقد ركز هذا المسار على وقف

إطلاق النار، واحترام حظر السلاح(حسين، 2021، ص.136)، وتوحيد المواقف الدولية تجاه الحل السياسي، وربط التسوية بالمسارات السياسية والعسكرية والاقتصادية، غير أن هذه المؤتمرات، رغم أهميتها في إعادة ترتيب الأجندة الدولية الخاصة بليبيا، ظلت في كثير من الأحيان أقرب إلى إدارة التوافقات الخارجية منها إلى فرض تسوية داخلية ملزمة، الأمر الذي جعل نتائجها مرتبطة بمدى استعداد الفاعلين الليبيين والدوليين لتحويل ما يصدر عنها إلى التزامات عملية على الأرض (كيلي، 2022، ص1–6).

وفي مرحلة لاحقة، برزت مخرجات ملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف باعتبارها محاولة أممية للانتقال من إدارة الأزمة إلى إعادة بناء الشرعية الانتقالية، من خلال الاتفاق على سلطة تنفيذية مؤقتة وخارطة طريق تقود إلى الانتخابات، وقد مثّل هذا الملتقى تطورًا مهمًا في أسلوب الوساطة الأممية، لأنه حاول توسيع قاعدة التمثيل السياسي وإعادة تنظيم المرحلة الانتقالية ضمن سقف زمني محدد، إلا أن هذا المسار بدوره واجه صعوبات كبيرة، أهمها الخلاف حول القاعدة الدستورية، وتعثر الاستحقاق الانتخابي، واستمرار التنازع بين المؤسسات القائمة، وهو ما أظهر أن تعدد المبادرات والاتفاقات والمؤتمرات لم يكن كافيًا بذاته ما لم يقترن بإرادة داخلية حقيقية وضمانات تنفيذ فعالة (الربيع وأبو زيد، 2022، ص150؛ الأمم المتحدة، 2021).

يرى الباحث أن الاتفاقات والمبادرات والمؤتمرات الدولية المرتبطة بالتسوية في ليبيا أسهمت في منع الانهيار الكامل للعملية السياسية، ووفرت أطرًا متعاقبة للحوار وإعادة تنظيم المرحلة الانتقالية، لكنها لم تستطع بمفردها إنتاج تسوية مستقرة؛ لأنّ كثافة المبادرات لم تكن مصحوبة بدرجة مماثلة من الإلزام والتنفيذ، فضلًا عن أن كثيرًا منها ظل رهينًا بتوازنات داخلية وخارجية متحركة.

انتهى هذا المبحث إلى أن مظاهر دور الأمم المتحدة في تسوية النزاع الليبي تجلت عمليًا من خلال أربعة مسارات رئيسة، تمثلت في دور مجلس الأمن، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والمبعوثين الأمميين، ثم الاتفاقات والمبادرات والمؤتمرات الدولية المرتبطة بالتسوية، وقد أظهرت هذه المسارات أن الحضور الأممي في ليبيا كان واسعًا ومتنوعًا من حيث الأدوات والوسائل، إلا أن اتساع هذا الحضور لم يقترن دائمًا بفعالية مماثلة في الوصول إلى حل نهائي ومستدام، كما تبين أن الأمم المتحدة نجحت في إبقاء المسار السياسي قائمًا، وفي إنتاج أطر تفاوضية متعاقبة، لكنها واجهت في المقابل تحديات عميقة تمثلت في الانقسام الداخلي، وتعدد الفاعلين، واستمرار التدخلات الخارجية، الأمر الذي جعل مسار التسوية الليبية يتحرك بين التقدم الجزئي والتعثر المستمر، وبذلك يمهد هذا المبحث للانتقال إلى المبحث الثالث الذي يتناول تقييم الدور الأممي في ليبيا من حيث النجاحات والإخفاقات والتحديات وآفاق التطوير.

المبحث الثالث: تقييم دور الأمم المتحدة في تسوية النزاع الليبي

يقتضي تقييم دور الأمم المتحدة في تسوية النزاع الليبي عدم الوقوف عند مجرد رصد أدواتها أو تعداد مبادراتها، بل يتطلب النظر في ما حققته هذه الجهود على مستوى الواقع السياسي والأمني والمؤسسي، فالعبرة في هذا المقام ليست بكثرة الحضور الأممي، وإنما بمدى قدرته على إحداث تحول فعلي في مسار النزاع، أو على الأقل تقليل حدته وتهيئة الظروف اللازمة للانتقال من إدارة الأزمة إلى معالجتها، ومن ثم فإن هذا المبحث ينصرف إلى تقويم الدور الأممي من خلال إبراز ما تحقق من نجاحات، ثم الوقوف على ما واجهه من إخفاقات وتحديات، وصولًا إلى بحث أثر العوامل الداخلية والخارجية في الحد من فعاليته وآفاق تطويره.

أولاً: النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة في مسار التسوية

لا يمكن إنكار أن الأمم المتحدة حققت جملة من النجاحات النسبية في مسار التسوية الليبية، حتى وإن لم ترتق هذه النجاحات إلى مستوى الحسم النهائي للنزاع، وتتمثل أولى هذه النجاحات في قدرتها على إبقاء الملف الليبي داخل دائرة

الشرعية الدولية والحل السياسي، ومنع انزلاقه الكامل إلى منطق الحسم العسكري المفتوح، فقد أسهمت الأمم المتحدة، عبر مجلس الأمن وبعثة الدعم، في تثبيت فكرة أن المخرج من الأزمة لا يكون إلا عبر مسار تفاوضي تقوده المؤسسات الشرعية، وهو ما حافظ على استمرارية العملية السياسية رغم تعثرها وتبدل موازين القوى على الأرض، كما أن هذا الحضور الأممي حافظ على الحد الأدنى من المرجعية الدولية التي يعود إليها الفرقاء كلما بلغت الأزمة مستويات عالية من الانسداد (الأمم المتحدة، 2021أ، ص67–68).

وتتجلى النجاحات الأممية بصورة أوضح في المرحلة التي أعقبت اتفاق وقف إطلاق النار في 23 أكتوبر 2020، حيث رحب مجلس الأمن، في قراره رقم 2570 لسنة 2021، بالمجلس الرئاسي المؤقت وحكومة الوحدة الوطنية المؤقتة، ودعا إلى اتخاذ الترتيبات اللازمة لإجراء الانتخابات، كما وافق على ترتيبات دعم آلية مراقبة وقف إطلاق النار، وطلب من بعثة الأمم المتحدة تقديم الدعم للجنة العسكرية المشتركة (5+5) ولآلية المراقبة الليبية، وقد رافق ذلك انخفاض ملحوظ في الخسائر المدنية، واستمرار نسبي لوقف إطلاق النار، وإطلاق سراح مئات المحتجزين والأسرى، وهي مؤشرات تدل على أن الجهد الأممي نجح، على الأقل مرحليًا، في نقل النزاع من ذروة المواجهة العسكرية إلى مساحة أقل توترًا وأكثر قابلية للتفاوض (الأمم المتحدة، 2021أ، ص67–68؛ الأمم المتحدة، 2021ب، ص1).

ومن النجاحات التي تُحسب كذلك للأمم المتحدة إسهامها في دعم المسار الانتخابي والمؤسسي في ليبيا، سواء في بدايات المرحلة الانتقالية أو في محاولات إحيائه لاحقًا، فقد وصف مركز كارتر انتخابات المؤتمر الوطني العام في 7 يوليو 2012 بأنها أول انتخابات وطنية في ليبيا منذ أكثر من أربعين سنة، وأنها مثلت خطوة كبيرة إلى الأمام في الانتقال من الحكم السلطوي إلى المشاركة السياسية، كما أشار التقرير إلى أن السلطات الليبية نجحت، رغم التحديات الكبيرة، في تنظيم الانتخابات في موعدها بصورة منظمة ومحايدة نسبيًا، مع نسبة مشاركة تجاوزت 60% من الناخبين المؤهلين، إضافة إلى الانتقال السريع للسلطة من المجلس الوطني الانتقالي إلى المؤتمر الوطني العام المنتخب، وهذه النتائج، على أهميتها، لا تعني أن الأمم المتحدة أنجزت التحول الديمقراطي، لكنها تؤكد أنها أسهمت في فتح المجال أمام أول تجربة انتخابية جامعة في مرحلة ما بعد 2011، ثم واصلت لاحقًا تقديم الدعم الفني والإجرائي للمسارات الانتخابية اللاحقة (مركز كارتر، 2013، ص2–4؛ الأمم المتحدة، 2021أ، ص67–68).

حيث إن تقييم هذه النجاحات ينبغي أن يتم بقدر من التحفظ العلمي؛ فهي نجاحات ذات طابع جزئي ومرحلي أكثر من كونها نجاحات بنيوية نهائية، فقد نجحت الأمم المتحدة في منع الانهيار الكامل للعملية السياسية، وفي إنتاج مساحات للحوار، وفي دعم وقف إطلاق النار وبعض الترتيبات الانتقالية، لكنها لم تنجح في تحويل هذه المنجزات إلى سلام مؤسسي مستقر، ولذلك يمكن القول إن أبرز نجاحات الأمم المتحدة في ليبيا تمثلت في **إدارة لحظات الانفراج، وتخفيف حدة الانسداد، وتهيئة الشروط الأولية للتسوية**، وهي نجاحات مهمة، لكنها تظل أقل من مستوى التسوية الشاملة التي تنهي النزاع من جذوره (الأمم المتحدة، 2021أ، ص67–68؛ مركز كارتر، 2013، ص2–4).

يرى الباحث أن النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة في ليبيا كانت حقيقية من حيث الحفاظ على المسار السياسي، ودعم وقف إطلاق النار، وتهيئة بعض الاستحقاقات الانتقالية، إلا أن قيمتها الفعلية تظل مرتبطة بكونها نجاحات تمهيدية لا نهائية، بمعنى أنها نجحت في فتح أبواب التسوية أكثر مما نجحت في إنجازها بصورة مكتملة.

ثانياً: الإخفاقات والتحديات التي واجهت الدور الأممي

على الرغم من الحضور المستمر للأمم المتحدة في الملف الليبي، فإن هذا الدور واجه إخفاقات واضحة حالت دون تحوله إلى مسار حاسم ينهي النزاع بصورة مستقرة، ويتمثل أول هذه الإخفاقات في أن الجهود الأممية لم تنجح في بناء تسوية مؤسسية نهائية، بل ظلت تتحرك في إطار حلول انتقالية مؤقتة سرعان ما كانت تصطدم بواقع الانقسام

السياسي، وبضعف الثقة بين الأطراف، وبالعجز عن تحويل التفاهمات السياسية إلى التزامات نافذة ومستمرة، ولذلك بقيت كثير من المبادرات الأممية أسيرة منطق إدارة الأزمة بدلًا من تجاوزها، وهو ما انعكس في تكرار المراحل الانتقالية، وتعثر الاستحقاقات الدستورية، وتأجيل الانتخابات في أكثر من محطة مفصلية (الدريسي، 2021، ص31).

كما واجه الدور الأممي تحديًا جوهريًا تمثل في محدودية قدرته على توحيد المؤسسات الليبية، سواء على المستوى التنفيذي أو التشريعي أو الأمني، إذ ظلت الشرعيات المتعددة قائمة، واستمرت الأجسام المتنافسة في توظيف المبادرات الدولية بما يخدم مواقعها في الداخل، لا بما يؤدي إلى إنهاء النزاع، وهذا الوضع جعل جهود الأمم المتحدة تبدو، في أحيان كثيرة، وكأنها تدير التوازن بين الأطراف أكثر من سعيها إلى فرض مسار نهائي للتسوية، خاصة في ظل غياب آلية تنفيذ فعالة تضمن احترام التفاهمات التي يتم التوصل إليها (المركز الأوروبي للدراسات الاستراتيجية، 2021، ص3).

ومن أوجه الإخفاق كذلك أن الأمم المتحدة لم تستطع معالجة القضايا الجوهرية التي بقيت في صميم الأزمة الليبية، مثل مسألة الشرعية الدستورية، وتوحيد المؤسسة العسكرية، وضبط السلاح، وبناء قاعدة سياسية جامعة تقبل بها الأطراف المتصارعة، وقد زاد من حدة هذا التعثر أن المسار الأممي ظل يتأثر بتغير الأولويات من مرحلة إلى أخرى، وباختلاف المقاربات المطروحة في التعامل مع الأزمة، وهو ما أضعف عنصر التراكم في الجهد الأممي، وجعل كل مرحلة تفاوضية معرضة للانقطاع أو التراجع عند أول اختبار سياسي أو ميداني جدي (المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، 2021، ص27؛ العتيبي، 2022، ص125).

ولا يقتصر الأمر على الإخفاقات العملية وحدها، بل إن الدور الأممي واجه تحديات مركبة ترتبط بطبيعة النزاع نفسه؛ فليبيا لم تكن مسرحًا لنزاع بسيط بين طرفين واضحين، وإنما فضاءً مفتوحًا لأطراف محلية متعددة، وتحالفات متغيرة، ومصالح إقليمية ودولية متعارضة، وهذا النوع من النزاعات يجعل أي وساطة أممية أكثر تعقيدًا؛ لأنّ نجاحها يصبح مشروطًا بتوافر حد أدنى من التوافق الداخلي والخارجي في وقت واحد، وهو ما لم يتحقق بصورة كافية في الحالة الليبية (الدالي والعبار، 2021، ص2؛ المركز الأوروبي للدراسات الاستراتيجية، 2023، ص12).

يرى الباحث أن جوهر الإخفاق الأممي في ليبيا لا يرجع إلى غياب المبادرات أو ضعف الحضور الدولي، بل إلى عدم قدرة هذا الحضور على معالجة البنية العميقة للأزمة، لذلك ظل الدور الأممي نشطًا في الوساطة، لكنه محدودًا في إنتاج تسوية مؤسسية نهائية وقابلة للاستمرار.

ثالثاً: أثر الانقسام الداخلي والتدخلات الخارجية على فعالية الدور الأممي

لا يمكن فهم حدود فعالية الأمم المتحدة في ليبيا من دون الوقوف على أثر الانقسام الداخلي والتدخلات الخارجية؛ لأنّ هذين العاملين مثّلا البيئة الحقيقية التي تحرك داخلها الدور الأممي، فعلى المستوى الداخلي، أدى تعدد مراكز السلطة، وتنازع الشرعيات، وتباين الرؤى حول شكل الدولة والمرحلة الانتقالية، إلى غياب الطرف الوطني الموحد القادر على الدخول في تسوية شاملة أو الالتزام بها، وقد ترتب على ذلك أن الأمم المتحدة كانت تجد نفسها أمام أطراف تقبل الحوار من حيث المبدأ، لكنها تختلف جذريًا حول مرجعياته ومخرجاته وآليات تنفيذه، وهو ما جعل أي تقدم تفاوضي هشًا وقابلًا للانتكاس في أي لحظة (أبو زيد، 2022، ص4).

أما التدخلات الخارجية، فقد زادت من تعقيد الأزمة الليبية بصورة كبيرة؛ لأنّ الملف الليبي تحول إلى ساحة لتقاطع مصالح إقليمية ودولية متباينة، حيث دعمت بعض القوى الخارجية أطرافًا محلية بعينها سياسيًا أو ماليًا أو عسكريًا، الأمر الذي أضعف مبدأ الحياد المفترض في العملية السياسية، وجعل التوازنات الميدانية تؤثر مباشرة في فرص نجاح المبادرات الأممية، وبدلًا من أن تكون الأمم المتحدة الطرف الأكثر قدرة على توجيه مسار التسوية، أصبحت في كثير من

الأحيان تتحرك داخل شبكة ضاغطة من الإرادات الدولية التي تحدد حدود الممكن في الوساطة والحوار والتسوية (البكري، 2021، ص123).

وقد انعكس هذا الوضع على فعالية الدور الأممي في أكثر من مستوى؛ فمن جهة، بات الاتفاق بين الليبيين غير كافٍ ما لم يحظَ بقبول أو تغاضٍ من القوى الخارجية المؤثرة، ومن جهة أخرى، أصبح كل تعثر داخلي يجد ما يغذيه خارجيًا، سواء عبر الإسناد السياسي أو العسكري أو الإعلامي، بما يجعل جهود الأمم المتحدة تدور في مساحة ضيقة بين إدارة الانقسام والحد من تفاقمه، بدلًا من تجاوزه نهائيًا، كما أن استمرار هذا التداخل بين الداخلي والخارجي أدى إلى إضعاف الثقة في كثير من المبادرات، وإلى ترسيخ الاعتقاد بأن الحل الليبي لم يعد نتاجًا لإرادة وطنية خالصة، بل أصبح رهينًا بحسابات أوسع من قدرة الفاعلين المحليين أو الأمم المتحدة ذاتها (الدالي والعبار، 2021، ص152؛ المركز الأوروبي للدراسات الاستراتيجية، 2023، ص12).

ومن ثم، يمكن القول إن الانقسام الداخلي والتدخلات الخارجية لم يكونا مجرد عاملين مساعدين على تعثر الدور الأممي، بل شكلا القيد الأثقل على فعاليته؛ لأن الأمم المتحدة، مهما امتلكت من شرعية ووسائل، لا تستطيع أن تنتج تسوية مستقرة في ظل بنية داخلية منقسمة إلى هذا الحد، ولا في ظل بيئة خارجية توظف الأزمة الليبية في صراعات النفوذ والمصالح، ولهذا فإن محدودية الدور الأممي في ليبيا لا ترتبط فقط بأدوات الأمم المتحدة، بل بطبيعة البيئة الذي فُرض عليها أن تتحرك داخله (أبو زيد، 2022، ص69؛ العلوي، 2020، ص285).

يرى الباحث أن فعالية الأمم المتحدة في ليبيا تراجعت كلما اتسعت فجوة الانقسام الداخلي واشتد حضور العامل الخارجي؛ لأنّ الوساطة الأممية لا يمكن أن تنجح بصورة كاملة في بيئة يتعدد فيها أصحاب القرار المحلي، وتتوزع فيها مراكز التأثير الدولي على نحو متعارض ومتصادم.

رابعاً: آفاق تعزيز دور الأمم المتحدة في تحقيق تسوية مستدامة للنزاع الليبي

إن تعزيز دور الأمم المتحدة في ليبيا يقتضي الانتقال من منطق إدارة الأزمة إلى منطق بناء التسوية المستدامة، وذلك من خلال تطوير المقاربة الأممية بحيث تصبح أكثر اتصالًا بجذور النزاع لا بمظاهره فقط، فالتجربة الليبية أظهرت أن الاكتفاء برعاية الحوارات أو طرح المبادرات السياسية، دون معالجة مسألة الشرعية الدستورية، وتوحيد المؤسسات، وضبط السلاح(القماطي، 2022، ص430–434)، وإعادة بناء الثقة بين الأطراف، يؤدي إلى إنتاج تسويات هشة سرعان ما تتعرض للتعثر أو الانهيار، ومن ثم فإن أي دور أممي أكثر فاعلية في المرحلة المقبلة ينبغي أن يقوم على رؤية متكاملة تربط بين المسار السياسي، والمسار الأمني، والمسار الدستوري، بحيث لا يتحرك كل منها بمعزل عن الآخر (المهدي وعبد الفتاح، 2022، ص40–45).

كما أن تعزيز الدور الأممي يقتضي قدرًا أكبر من التوازن والاتساق في إدارة العلاقة بين الأطراف الليبية والفاعلين الخارجيين؛ لأنّ الأمم المتحدة لا تستطيع إنتاج تسوية مستقرة إذا بقيت المبادرات الدولية خاضعة لتجاذبات المصالح الإقليمية والدولية، ولذلك تبرز الحاجة إلى دور أممي أكثر قدرة على حشد توافق دولي داعم للحل السياسي، وعلى تحويل الالتزامات الدولية المتعلقة باحترام سيادة ليبيا، ووقف التدخلات، ودعم المؤسسات الوطنية، من مجرد بيانات سياسية إلى التزامات أكثر جدية ووضوحًا في التطبيق، كما أن نجاح هذا الدور يظل مرتبطًا بقدرة الأمم المتحدة على دعم مبدأ الملكية الوطنية للتسوية، بحيث تكون الأطراف الليبية هي الأساس في صناعة الحل لا مجرد متلقية لمخرجات دولية جاهزة (Cherkaoui, 2020, p. 3; المؤسسة الأوروبية للدراسات الاستراتيجية، 2023، ص12).

ومن الآفاق المهمة كذلك أن تعمل الأمم المتحدة على تعزيز الجانب المؤسسي في تسوية النزاع الليبي، وذلك من خلال دعم بناء مؤسسات موحدة وقادرة على الاستمرار، بدلًا من التركيز المفرط على إنتاج تفاهمات سياسية مؤقتة،

فالتسوية المستدامة لا تتحقق فقط عبر الاتفاق على تشكيل سلطة تنفيذية أو تحديد مواعيد انتخابية، بل تحتاج أيضًا إلى بيئة مؤسسية وقانونية وأمنية تسمح لهذه الترتيبات بأن تتحول إلى واقع مستقر، ولهذا فإن الدور الأممي المنتظر ينبغي أن يكون أكثر اهتمامًا بربط المسار التفاوضي ببرامج بناء الثقة، وتوحيد المؤسسات، ودعم العدالة الانتقالية، والمصالحة الوطنية؛ لأنّ هذه العناصر هي التي تمنح التسوية طابعها المستدام لا المؤقت (الصلابي، 2012، ص15−19).

ويبدو كذلك أن مستقبل الدور الأممي في ليبيا يتوقف على مدى قدرته على الاستفادة من دروس المراحل السابقة، وفي مقدمتها أن كثرة المبادرات لا تعني بالضرورة فاعلية أكبر، وأن تغيّر الوسطاء أو تنوع المؤتمرات لا ينتج تسوية حقيقية ما لم تقم العملية السياسية على مرجعية قانونية واضحة، وإرادة داخلية جادة، وضمانات خارجية غير متناقضة، ومن هنا فإن تطوير الدور الأممي ينبغي أن يتجه نحو قدر أكبر من الاستمرارية في الرؤية، والوضوح في الأولويات، والواقعية في إدارة التوقعات، بما يسمح بتحويل الجهد الأممي من مجرد وساطة متكررة إلى إطار دولي أكثر قدرة على الإسناد والمتابعة والتنفيذ (محمود، 2020، ص44؛ عودة ورمزي، 2017، ص598−600).

يرى الباحث أن مستقبل الدور الأممي في ليبيا يظل ممكنًا وضروريًا، لكنه لن يكون مؤثرًا بصورة حقيقية إلا إذا أعيد بناؤه على أساس دعم التسوية الوطنية الشاملة، لا مجرد إدارة التوازنات القائمة؛ لأنّ الاستدامة في الحل لا تتحقق بكثرة المبادرات، بل بقدرة الأمم المتحدة على ربط الشرعية الدولية بالإرادة الوطنية في إطار مؤسسي قابل للبقاء.

يتضح من هذا المبحث أن تقييم دور الأمم المتحدة في تسوية النزاع الليبي يكشف عن صورة مركبة؛ فمن جهة، أسهمت الأمم المتحدة في إبقاء المسار السياسي قائمًا، ودعم بعض محطات وقف إطلاق النار، وتهيئة عدد من الترتيبات الانتقالية، ومن جهة أخرى، واجه هذا الدور إخفاقات واضحة وتحديات عميقة حدّت من فعاليته، وعلى رأسها الانقسام الداخلي، وتعدد مراكز السلطة، واستمرار التدخلات الخارجية، وضعف القدرة على تحويل التفاهمات السياسية إلى تسوية مستقرة ونهائية، كما تبين أن مستقبل الدور الأممي في ليبيا لا يرتبط فقط بمدى حضور الأمم المتحدة أو تعدد أدواتها، بل بقدرتها على تطوير مقاربة أكثر شمولًا واتساقًا، تعالج جذور الأزمة، وتدعم الملكية الوطنية للحل، وتربط بين المسارات السياسية والأمنية والدستورية والمؤسسية في إطار واحد، وبذلك ينتهي البحث إلى أن الدور الأممي في ليبيا كان حاضرًا ومؤثرًا، لكنه ظل محدود النتائج ما لم تسنده إرادة وطنية جامعة وتوافقات دولية أقل تضاربًا.

الخاتمة

خلص هذا البحث إلى أن دور الأمم المتحدة في تسوية النزاع الليبي يُعد من أبرز أوجه الحضور الدولي في الأزمة الليبية منذ سنة 2011، وذلك بالنظر إلى ما اضطلعت به المنظمة الدولية من أدوار قانونية وسياسية ومؤسسية عبر مجلس الأمن، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والمبعوثين الأمميين، فضلًا عن رعايتها لجملة من الاتفاقات والمبادرات والمؤتمرات الدولية المرتبطة بمسار التسوية، وقد أظهر البحث أن هذا الدور استند من حيث الأصل إلى أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، خاصة ما يتعلق بالتسوية السلمية للنزاعات وصون السلم والأمن الدوليين، إلا أن التطبيق العملي لهذا الدور في الحالة الليبية كشف عن تداخل معقد بين الاعتبارات القانونية والاعتبارات السياسية.

كما تبين أن الأمم المتحدة أسهمت في إبقاء المسار السياسي قائمًا، وفي دعم بعض محطات الحوار، ووقف إطلاق النار، وتهيئة ظروف جزئية للتسوية، غير أن هذه الجهود لم تنجح في الوصول إلى تسوية نهائية ومستدامة للنزاع الليبي، ويعود ذلك إلى جملة من العوامل، في مقدمتها استمرار الانقسام الداخلي، وتعدد مراكز السلطة، وضعف الثقة بين الأطراف، فضلًا عن التدخلات الخارجية وتضارب المصالح الإقليمية والدولية، وهي عوامل قيدت فعالية الدور الأممي وحدّت من قدرته على تحويل التفاهمات السياسية إلى واقع مؤسسي مستقر.

ومن ثم، فإن دراسة دور الأمم المتحدة في تسوية النزاع الليبي تؤكد أن الشرعية الدولية، على أهميتها، لا تكفي وحدها لصناعة السلام ما لم تقترن بإرادة وطنية حقيقية، وبمقاربة أممية أكثر اتساقًا وشمولًا، تعالج جذور الأزمة ولا تكتفي بإدارة مظاهرها، كما تكشف هذه الدراسة أن مستقبل التسوية في ليبيا يظل مرهونًا بمدى قدرة الأمم المتحدة على تطوير أدواتها، وتعزيز الملكية الوطنية للحل، وربط المسارات السياسية والأمنية والدستورية في إطار متكامل يفضي إلى تسوية أكثر استقرارًا واستدامة.

النتائج

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

1. أن الأمم المتحدة تستند في تدخلها لتسوية النزاعات إلى أساس قانوني واضح في ميثاق الأمم المتحدة، لاسيما ما يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات وصلاحيات مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين.
2. أن النزاع الليبي لم يعد نزاعًا داخليًا صرفًا، بل أصبح نزاعًا داخليًا ذا أبعاد دولية، بفعل التدخلات الخارجية واتصال مساره بقرارات مجلس الأمن وبآليات الأمم المتحدة المختلفة.
3. أن الأمم المتحدة اعتمدت في الحالة الليبية على مجموعة متنوعة من الآليات، من أبرزها مجلس الأمن، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والمبعوثون الأمميون، ورعاية الاتفاقات والمبادرات والمؤتمرات الدولية.
4. أن مجلس الأمن كان له دور محوري في نقل الأزمة الليبية إلى المجال الدولي، وإضفاء الشرعية على جملة من التدابير والقرارات المتعلقة بها، غير أن فاعليته في فرض تسوية نهائية ظلت محدودة.
5. أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مثلت الأداة العملية الأكثر حضورًا في مسار التسوية، من خلال الوساطة، ودعم الحوار، والمساندة الفنية للمسارات السياسية والدستورية والانتخابية.
6. أن المبعوثين الأمميين أدوا دورًا مهمًا في إدارة الحوار بين الأطراف الليبية، إلا أن نجاحهم ظل مرهونًا بمدى توفر التوافق الداخلي والدعم الدولي المتوازن.
7. أن الاتفاقات والمبادرات والمؤتمرات الدولية المرتبطة بالتسوية في ليبيا أسهمت في منع الانهيار الكامل للعملية السياسية، لكنها لم تنجح في إنتاج تسوية مستقرة ونهائية.
8. أن الأمم المتحدة حققت بعض النجاحات الجزئية، مثل دعم وقف إطلاق النار، والحفاظ على استمرارية المسار السياسي، وتهيئة بعض الترتيبات الانتقالية.
9. أن الدور الأممي واجه إخفاقات واضحة، تمثلت في عدم قدرته على إنهاء الانقسام السياسي، أو توحيد المؤسسات، أو ضمان تنفيذ التفاهمات والاتفاقات بصورة فعالة.
10. أن الانقسام الداخلي والتدخلات الخارجية شكلا أبرز العوامل التي أضعفت فعالية الأمم المتحدة في ليبيا، وجعلت جهودها تدور غالبًا في إطار إدارة الأزمة بدلًا من إنهائها.
11. أن مستقبل الدور الأممي في ليبيا يتطلب الانتقال من منطق الحلول المؤقتة إلى منطق التسوية المستدامة القائمة على بناء المؤسسات، ودعم المصالحة الوطنية، وتعزيز الشرعية الدستورية.

التوصيات

في ضوء ما انتهى إليه البحث من نتائج، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. ضرورة أن تعمل الأمم المتحدة على تبني مقاربة أكثر شمولًا في ليبيا، تربط بين المسارات السياسية والأمنية والدستورية والمؤسسية بدلًا من معالجتها بصورة متفرقة.

2. أهمية تعزيز مبدأ الملكية الوطنية للتسوية، بحيث يكون الحل الليبي قائمًا أساسًا على إرادة الليبيين أنفسهم، مع جعل الدور الأممي داعمًا وميسرًا لا بديلًا عن الإرادة الوطنية.
3. ضرورة زيادة الاهتمام بملفات المصالحة الوطنية، والعدالة الانتقالية، وبناء الثقة بين الأطراف، بوصفها عناصر جوهرية لتحقيق تسوية مستدامة.
4. العمل على تقوية آليات متابعة تنفيذ الاتفاقات والتفاهمات السياسية، حتى لا تبقى المبادرات الدولية مجرد أطر نظرية غير قابلة للنفاذ العملي.
5. ضرورة دعم جهود توحيد المؤسسات السيادية والأمنية والعسكرية في ليبيا؛ لأنّ استمرار الانقسام المؤسسي يمثل عقبة رئيسة أمام أي تسوية مستقرة.
6. أهمية الحد من التدخلات الخارجية في الشأن الليبي، وإلزام الأطراف الدولية والإقليمية باحترام سيادة ليبيا ودعم الحل السياسي بدلًا من تغذية الانقسام.
7. ضرورة أن يلتزم مجلس الأمن بموقف أكثر تماسكًا ووضوحًا تجاه الأزمة الليبية، بما يعزز فاعلية قراراته ويقلل من أثر التباين الدولي على مسار التسوية.
8. دعم المسار الدستوري والانتخابي في ليبيا على أسس قانونية واضحة ومتوافق عليها، بما يضمن الانتقال من المراحل المؤقتة إلى بناء شرعية مستقرة ودائمة.
9. تشجيع الباحثين والمهتمين بالقانون الدولي على إجراء مزيد من الدراسات المتخصصة حول دور الأمم المتحدة في النزاعات الداخلية ذات الأبعاد الدولية، وخاصة في الحالة الليبية.
10. ضرورة الاستفادة من التجربة الليبية في تطوير أداء الأمم المتحدة في النزاعات المشابهة، بما يعزز قدرتها على الانتقال من إدارة الأزمات إلى الإسهام الفعلي في إنهائها.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو زيد، أحمد، آثار الأزمة الليبية على الاستقرار السياسي والأمني، *مجلة الدراسات الأمنية*، المجلد 15، العدد 1، 2022.
- إسماعيل، محمد، الأزمة الليبية: أسبابها وتطوراتها ومستقبلها، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2023.
- الأشهب، إسماعيل أحمد، تقييم دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة الليبية 2012–2023م: دراسة وصفية تحليلية، العدد التاسع، المجلد الثاني، يونيو 2024.
- برغوت، الحسين محمد، دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة الليبية: دراسة في ضوء الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، *المجلة الجامعية*، جامعة الزاوية، العدد 18، المجلد 2، 2016.
- البكري، هديل، الأزمة الليبية: العوامل الداخلية والخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، 2021.
- البكوش، محمد، دور الأمم المتحدة في تنفيذ اتفاق الصخيرات الليبي: دراسة تحليلية، *السياسة الدولية*، 102(4)، 2017.
- بلقاسم، عبلة، فعالية آليات التسوية السلمية للنزاعات الدولية في الأزمة الليبية، *مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية*، العدد 25، 2020.

- حسين، أحمد قاسم، المؤتمرات الدولية والأزمة الليبية: الأطر والمآلات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2021.
- حماد، محمد غازي، تكييف النزاع الليبي وفق قواعد القانون الدولي الإنساني، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، جامعة الجلفة، المجلد 12، العدد 2، 2019.
- خضير، أحمد ساهي، الشرعية الدولية والتدخل العسكري في ليبيا: دراسة في ضوء أحكام القانون الدولي، *مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية*، المجلد 10، العدد 34، 2017.
- الدالي، علي محمد؛ والعبار، محمد مبارك، الأزمة الليبية: جذورها وتطوراتها والحلول الممكنة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2021.
- الدريسي، سهام، مأزق الانتقال السياسي في ليبيا، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2021.
- الربيع، محمد؛ وأبو زيد، أحمد. (2022)، الملتقى السياسي الليبي: تقييم التجربة ونتائجها، مجلة العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، المجلد 44، العدد (1)، المركز الديمقراطي العربي، برلين.
- الرشيد، أحمد الزروق أمحمد؛ أدبيش، عبدالكريم مسعود؛ فرج، عبدالحفيظ علي، جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتسوية الأزمة الليبية خلال الفترة 2011–2023م، *مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج*، جامعة بنغازي، العدد السادس والسبعون، 2023.
- الرشيد، أحمد الزروق؛ وحبيب، هناء يونس محمد، دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في مساندة الانتخابات الليبية خلال الفترة 2011–2021، *مجلة المختار للعلوم الاقتصادية*، المجلد 9، العدد 17، يونيو 2022.
- سعيد، برهان علي محمد، دور مجلس الأمن في إدارة الأزمات الدولية (الأزمة الليبية أنموذجًا)، *مجلة العلوم السياسية*، العدد 65، حزيران/يونيو 2023.
- الشيخ، محمد عبد الحفيظ، الأزمة الليبية في ضوء جهود البعثة الأممية من طارق متري إلى عبد الله باتيلي، *مجلة دراسات دولية*، العدد 67، 2024.
- الصلابي، علي محمد، العدالة والمصالحة الوطنية ضرورة دينية وإنسانية، القاهرة: دار ابن خلدون، 2012.
- عبد الوهاب، رامي، البعثات الأممية ودورها في التحول الديمقراطي: بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) نموذجاً، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2022.
- عبيد، أيمن. (2021)، دور الأمم المتحدة في حل الأزمة الليبية: دراسة تحليلية، مجلة العلوم السياسية والدولية، المجلد 27، العدد (2).
- العتيبي، عبد الله بن حمد، الأزمة الليبية: جذورها وتطوراتها ومخرجاتها المحتملة، مركز الخليج للأبحاث، 2022.
- العلوك، رمضان أحمد مفتاح، دور الاتفاقيات في الاستقرار السياسي في ليبيا: اتفاق الصخيرات نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، قسم العلوم السياسية، 2023.
- العلوي، الحسين، الأزمة الليبية بين صراع الإرادات الدولية والانقسام الداخلي، مركز الجزيرة للدراسات، 2020.
- عودة، جهاد عبد الملك؛ ورمزي، سمير، نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، جامعة حلوان، المجلد 31، العدد 3، 2017.
- غريبي، عبد المنعم محفوظ محمد، دور الأمم المتحدة في الاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة 2011–2025، *مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي(NAJSP)* ، المجلد 3، العدد 3، 2025.
- فتحي، أحمد مصطفى، دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والإخفاقات، *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*، المجلد السادس عشر، العدد الخامس عشر، يوليو 2022.

- القحطاني، مطلق، الوساطة الدولية في النزاعات المسلحة: حالة النزاع الليبي، *مجلة السياسة الدولية*، مؤسسة الأهرام، المجلد 56، العدد 224، 2021.
- القماطي، جمعة. (2022)، دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) في تحقيق الاستقرار وبناء المؤسسات الديمقراطية، مجلة سياسات البحر الأبيض المتوسط، المجلد 28، العدد (3).
- كيلي، أرمين (Armin Kelly). (2022)، مؤتمر برلين: تقييم النتائج والخطوات المقبلة، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط.
- لعرابة، موسى، مجلس الأمن والأزمة الليبية: حدود الإنفاذ وتحديات التسوية، *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، جامعة الوادي، العدد 9، 2014.
- مجيد، مازن؛ وعبد الله، جاسم. (2022)، جهود الأمم المتحدة لحل الأزمة الليبية (2014–2021)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 138 (10).
- محمود، سيدة، لماذا يصل مبعوثو الأمم المتحدة إلى ليبيا في مهمتهم إلى طريق مسدود؟ *مجلة البيان*، العدد 403، 2020.
- مرزوق، سارة. (2021)، جهود الأمم المتحدة لحل الأزمة الليبية: دراسة حالة المرحلة الانتقالية (2015–2017)، مجلة العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، العدد (46).
- المهدي، عبد السلام؛ وعبد الفتاح، محمود. (2022)، الأزمة الليبية: دراسة في أسبابها وآثارها والتحديات التي تواجهها، مجلة دراسات دولية، المجلد 14، العدد (2).
- والي، طه محمد، استراتيجية الأمم المتحدة لبناء السلام في ليبيا ما بعد 2011، *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، المجلد 20، العدد 1، يونيو 2023.
- ودان، المبروك علي، دور مجلس الأمن الدولي في تسوية الصراع في ليبيا منذ 2011، *مجلة الدراسات الإفريقية*، مجلد 45، عدد 3، ج1، يوليو 2023.

ثانياً: المصادر والوثائق والتقارير

- الأمم المتحدة، وثيقة اتفاق الصخيرات السياسي الليبي، المغرب، 2015.
- الأمم المتحدة، مخرجات ملتقى الحوار السياسي الليبي (اتفاق جنيف)، سويسرا، 2021.
- الأمم المتحدة، بيان صحفي: مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا يطلق مبادرة لإجراء انتخابات في عام 2023. 28 مارس 2023.
- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، مرجع ممارسات مجلس الأمن الدولي: الحالة في ليبيا، ملحق 2021، نيويورك، 2021.
- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 2570(2021) ، نيويورك، 16 أبريل 2021.
- المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، الأزمة الليبية: التحديات والحلول، برلين، 2021.
- المركز الأوروبي للدراسات الاستراتيجية، جهود الأمم المتحدة لحل الأزمة الليبية: تقييم عام، بروكسل، 2021.
- المركز الأوروبي للدراسات الاستراتيجية، تقرير عن الوضع في ليبيا، بروكسل، 2023.
- مركز كارتر، الانتخابات العامة للمؤتمر الوطني في ليبيا، 7 يوليو 2012: التقرير النهائي، أتلانتا، 6 مايو 2013.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

- Cherkaoui, Mohammed، Libya's Zero-Sum Politics and Defiance of Legitimacy، *Al Jazeera Centre for Studies*, 2020.